Issue 6273 Thursday 14/2/2019
الزمان – السنة الحادية والعشرون العدد 6273 الخميس 8 من جمادى الاخرة 1440 هـ 14 من شباط (فبراير) 2019م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/21. UK

خطوة تحتاج إلى دعم

مجلس مكافحة الفساد

فراس زوين
بغداد

ان مكافحة الفساد تكاد تمثل نصف عمل الدولة. بهذه العبارة افتتح رئيس الوزراء عادل عبد المهدي اجتماعاً للمجلس الاعلى لمكافحة الفساد، هذا التشكيل الذي أسّس من قبل رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي في تشرين الأول/أكتوبر من عام 2015 ولكن لم يتم تفعيله بالشكل الذي أسس من اجله، وبقى مهملاً على الرفوف حتى إعادة تشكيله من قبل رئيس الوزراء الحالي بالأمر الديواني رقم (70) بهدف اتخاذ الإجراءات الرادعة وتوحيد جهود الجهات الرقابية في سياق عمل جديد قادر على التصدي لأي جهة أو شخصية فاسدة مهما كان موقعها، واستناداً إلى هذا الأمر الديواني، فإن المجلس يتألف من عضوين من مجلس القضاء الأعلى، ورئيسي ديوان الرقابة المالية الاتحادي وهيئة النزاهة، إضافة إلى ممثل عن مكاتب المفتشين العموميين، ومكتب رئيس الوزراء.

ويشير الأمر إلى أن للمجلس 8 مهام رئيسية تهدف الى محاربة الفساد المالي والإداري واسترجاع الأموال المنهوبة.

تعد محاربة الفساد وهدر المال العام طريقاً طويلاً سلكته العديد من شعوب العالم وحكوماته المختلفة، وهناك تجارب عالمية عديدة في هذا المجال لاقى قسم منها الفشل والقليل منها النجاح مثل تجارب (سنغافورة ، جورجيا ، ماليزيا ، بلغاريا) ولعل العراق في مسيرته هذه يحذو حذو غيره من الدول التي نجحت في كسر شوكة الفساد ومحاسبة الطبقة الفاسدة التي شملت في بعض الاحيان المسؤولين المتواطئين، والنواب، ورجال الأعمال، وموظفي الخدمة المدنية والذين يشتركون جميعاً في تكوين تنظيم سريّ لديه من الموارد الإدارية ما يجعله يشعر بأنه يأمن العقاب، وتعد تجربة جورجيا احد التجارب الأكثر شبهاً بالواقع العراقي فقد خاضت هذه الحرب المقدسة بعد ان كانت من أكثر دول العالم فسادا قبل الثورة البرتقالية فى تشرين الثاني 2003 .

وكانت المافيا الجورجية أخطر من المافيا الروسية والرشوة جزءاً من الثقافة العامة، كما هو حال العراق اليوم ووصل بهم الحال ان رجال الامن هم زعماء العصابات الاجرامية ويطالبون الشعب بأتاوات لحمايتهم، ووصلت بهم الحال ان الى الإعلان علنياً ان أي معاملة حكومية لا يمكن ان تتم الا بعد دفع رشوة للموظف المسؤول، ولكن ذلك لم يمنعهم من القيام بثورة عارمة على الفساد ورموزه مهما كانت درجة تسلطهم وتنفذهم داخل السلطة الحاكمة والشروع ببناء استراتيجية فعالة لمكافحة الفساد من خلال نشر الوعي الثقافي بأهمية الإصلاح وضرورة القضاء على الفساد ولنشر هذه التوعية اعتمدت الحكومة الجورجية على مجموعة قرات صعبة تتركز حول اعتماد الدماء الشابة والجديدة في اغلب الدوائر الحكومية، والاعتماد على الحكومة الالكترونية من خلال الاستفادة من التطورات التكنلوجية، وشن الهجوم المباشر والضرب بيد من حديد على رؤوس الفساد مهما كانت سلطتهم ومكانتهم الاجتماعية والسياسية، وكانت نتيجة مسعاهم أن البنك الدولي أفاد في احد تقاريره أنّ نجاح جورجيا في مكافحة الفساد قد حطّم أسطورة أن "الفساد هو ثقافة"، حيث أثبتت أنها يمكن أن تُحقّق نجاحاً في هذا المجال في فترة قصيرة من الزمن بإرادة سياسية قوية وبتحرك فعال من الحكومة.

ان الفساد في العراق له جذوره العميقة والتي تمتد لعقود سابقة تراكمت وتضافرت فيما بينها لتشكل هذا الهرم الذي يجثوا الان على صدر العراقيين وقد استل منهم كل خيراتهم وغرس انيابه في رقابهم ليمتص منهم كل ثرواتهم الطبيعية، وان كانت الحروب المتتالية والحصار الاقتصادي في العهد السابق، والفوضى السياسية والاجتماعية والتراجع الأمني الذي شهدته البلاد منذ عام 2003 ولغاية الان قد دفعت نحو تراجع اداء الأجهزة الرقابية داخل الأجهزة الحكومية فان سيطرة مافيات الفساد وتبؤ العديد من الفاسدين لمناصب حكومية عليا قد عملت على تقنين الفساد وخلق الأرضية القانونية بل وحتى تشريعية تعمل على دعم الفساد وتعطيل أي مسعى حقيقي لمحاربته، وتحت ضغط كل المعطيات السابقة اذا كانت هناك رؤيا حقيقية لمحاربة الفساد فستكون رؤيا خلاف الواقع والمنطق عند العديد من الافراد الواقعين تحت وطأة هذا الفساد والمكتوين بناره.

ان الخطر الذي قد يواجه أي محاولة حقيقية لمحاربة الفساد في العراق تكمن في تحول الفساد المالي وحالات الرشوة والنهب او الهدر في المال العام الى ثقافة عامة ومنهج طبيعي في نظر العديد من الناس، يدعمه ويغذيه العديد من الأصوات الاجتماعية والسياسية المؤثرة، وترعاه بعض عمائم الظلالة من الذين اتخذوا الدين مغنماً، وغالباً ما تكون هذه الأصوات مؤثرة في المجتمع ويصعب مواجهتها، والحالة العراقية هنا مشابه بشكل كبير لحالة الفساد في جورجيا او سنغافورة والتي تجذر فيها لدرجة انه اصبح عرفاً وثقافة ولكن تجربتهم في محاربة الفساد اثبتت امكانية تغيير هذه الثقافة وارجاعها الى مسارها الصحيح.

ان الاخفاقات العديدة والمحاولات الشكلية المتتالية خلال السنوات السابقة في محاربة الفساد وتحول الامر الى شعار اجوف يرفع في حالات الازمة ليكمم افواه الناس ويصبرهم على تجرع المزيد من مرارة السياسيين الذين لعبوا بمستقبل الناس ومقدراتهم، فبالرغم من ان العراق يملك العديد من المؤسسات لمكافحة الفساد وكل حسب اختصاصه لغرض التأمين الرقابة المال العام من الهدر او السرقة او أي حالة من حالات الفساد، مثل مكاتب المفتشين العموميين، وديوان الرق المالية، وهيئة النزاهة، بالإضافة الى الدور الرقابي الذي يمثله مجلس النواب ولكن العراق لايزال في ذيل دول العالم في محاربة الفساد اذ احتل العراق المرتبة 168 في مدركات الفساد لعام 2018 وهو رقم وتسلسل يعكس حجم الهوة التي يقع فيها.

بالرغم من انقسام التيارات السياسية ما بين مؤيد ومعارض والشعور بعدم الجدوى من قبل العديد من الناس اتجاه اعادة احياء المجلس الأعلى لمكافحة الفساد والذي ولد ميتاً كما يراه البعض الا ان التفاؤل وتوقع الأفضل هو ما يجب ان يتسلح به كل من يرغب بالتغيير الحقيقي وخصوصاً بعد فشل كل التشكيلات الحكومية السابقة في محاربة الفساد او الحد منه، فلامعنى من الرفض المسبق بل بالعكس يجب ان يأخذ هذا المجلس فرصته وان يبدأ عمله وبعد ذلك تأتي مرحلة التقييم وخصوصاً اذا كان البديل هو الرضوخ للفساد وتوقع الاسوأ.

حين يكون القضاء بخير

عبد الحسين شعبان
بيروت

لعلّ المسألة الأولى التي واجهت العراق منذ الاحتلال العام 2003 هي " احتياجات العدالة" والسبيل للوصول إلى رضا الناس، أفراداً وهيئات، حيث يفترض أن تكون الإجراءات شفّافة وتصل إلى أفراد المجتمع الذين بإمكانهم التعرّف على مساراتها، سواء بالمعلومات أو بالمشورة القانونية، لحلّ المنازعات الجارية والوصول إلى نتائج عادلة ومنصفة.

وقد واجه العراق طائفة حادة قديمة وجديدة من النزاعات، سواء ارتفاع منسوب النزاعات العائلية وتأثير ذلك على مشاكل السكن والدخل والوضع المعاشي والاقتصادي وعلى الأطفال وتعليمهم وتربيتهم، إضافة إلى نزاعات الملكية وما صاحبها من عمليات تزوير واحتيال، وكذلك مشاكل العمل والخدمة والفصل السياسي والسجناء والمعتقلين وغير ذلك، وقد راجت في سنوات ما بعد الاحتلال منازعات لم يعرفها العراق من قبل، خصوصاً تلك التي تتعلّق بالتطهير الديني أو الطائفي أو الإثني، في العديد من المناطق المختلطة، سواء في العاصمة بغداد أم البصرة أم الموصل أم كركوك أم الحلة أم غيرها. وإذا كان المحور الأساسي لأي نظام للعدالة هو الإنسان، فإن القضاء هو الأكثر تأهيلاً لحل النزاعات، ويفضّل الناس بشكل عام اللجوء إليه للفصل في نزاعاتهم، لكن بروز مرجعيات جديدة تقدّمت على مرجعية الدولة أضعف من دور القضاء، وخصوصاً في ظل استشراء ظواهر العنف والإرهاب، حتى بدت الدولة معوّمة أو عاجزة أو حتى متواطئة مع القوى المتنفّذة.

وقد شهد القضاء العراقي تصدّعات وتحديات عديدة ما بعد الاحتلال فثمة عيوب ومثالب عانى منها بسبب حالة الفوضى السائدة وعدم استقرار الأوضاع والظروف الاستثنائية وطول الإجراءات وتعقيدات البيروقراطية والتدخّلات السياسية والحزبية والعشائرية، مع التأكيد على وجود قضاة نزيهين وشجعان، بل إن بعضهم دفع حياته ثمناً لموقفه وجرأته ، علماً بأن مجزرة القضاء التي قام بها بول بريمر، شملت نحو 250 قاضياً، تركت صدمة كبيرة على الجسم القضائي والقانوني، خصوصاً حين احتوت قائمة الذين تم عزلهم قضاة معروفين بكفاءتهم ونزاهتهم، وقد تمت إعادة بعضهم إلى الخدمة لاحقاً.

وقد واجهت احتياجات العدالة مشكلات متعدّدة ومتنوّعة، في السنوات الأربع الماضية، شملت معالجة مشاكل النازحين واللاجئين بسبب احتلال داعش للموصل وتمدّده في محافظات صلاح الدين والأنبار وجزء من ديالى وكركوك، الأمر الذي جعل أكثر من مليوني إنسان بحاجة إلى إجراءات استثنائية تقتضي إعطاء الأولوية لعودة النازحين وإعادة الإعمار والإصلاح والتنمية وإيلاء اهتمام خاص بالمحافظات المنكوبة، وخصوصاً الموصل والبصرة، و للناس الأشد ضعفاً، لاسيّما الفقراء والمهمّشين والنساء والأطفال والشيوخ وذوي الاحتياجات الخاصة، فهؤلاء يحتاجون إلى مسارات عدالة سهلة وسريعة ومعقولة لحماية حقوقهم ومصالحهم . وإذا كان الإنسان (الفرد) هو محور العدالة، فلا بدّ من أخذ ذلك ضمن قاعدة شمولية كلية عامة تطبق على الجميع، فكلّ ظلم يتم منعه أو حلّه بإنصاف، يُسهم في تمكين الناس قانونياً، وخصوصاً إذا تم ربطه بالتنمية. ومن التحدّيات التي تواجه احتياجات العدالة الثقة المنخفضة من جانب الناس بالمؤسسات الرسمية أو شبه الرسمية، بما فيها أحياناً بالمنظمات غير الحكومية، ممّا قد يكون له تأثير قوي على الوصول إلى العدالة، الأمر الذي يحتاج إلى تعزيز التمكين القانوني للأفراد والجماعات. ويعاني قطاع الشباب بشكل خاص من مشكلات قانونية، سواءً في الحياة أو العمل، علماً بأن قدرته على التحمّل كبيرة، قياساً للأكبر منه سناً، وكذلك لاستخدامه شبكات التواصل الاجتماعي ومنجزات الثورة العلمية – التقنية بما فيها تكنولوجيا الإعلام والمعلومات والاتصالات والاستفادة من مصادر المعلومات والمشورة القانونية.

وقد أشارت إحصائية صدرت في لبنان (2017) عن "معهد لاهاي للابتكار القانوني" (هولندا) HiiL وبالتعاون مع "المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة" (بيروت)، إن 73 بالمئة من الشباب يعتمد على هذه المصادر، في حين أن نسبة غير الشباب تقل عن 50 بالمئة وتظهر الدراسة أن معدل انتشار المشاكل بين الشباب، ولاسيّما الجرائم المنظمة وقضايا العنف والإرهاب، هي الأكثر شيوعاً على المستوى العالمي، بحكم اندفاع الشباب وروح المغامرة والتحدّي التي يمتلكها، ناهيك عن عدم تقدير العواقب القانونية لما يقدم عليه أحياناً. أما احتياجات العدالة بالنسبة للمرأة فهي في الغالب تتعلّق بالتمييز وعدم اعتماد مبادئ المساواة ، إضافة إلى القوانين المجحفة ، وبعض التقاليد والعادات البالية بالضد من "اتفاقية سيداو" الدولية بشأن "منع جميع أشكال التمييز ضد المرأة" (1979).

وتتدنّى ثقة النساء بالسلطات الرسمية لجهة تأمين مستلزمات احتياجات العدالة بسبب النظام الاجتماعي الذكوري والمنحاز، والتفسيرات الخاطئة والتأويلات المغرضة للنصوص الدينية.

لم يسأل ونستون تشرشل الزعيم البريطاني عن الدمار الذي أصاب المدن البريطانية بسبب القنابل الألمانية، بل كان أول سؤال وجهه لمن حوله: هل القضاء بخير؟ وحين كان الجواب مطمئناً، قال إن بريطانيا بخير، وهو الجواب الذي اطمأن إليه شارل ديغول حين دخل فرنسا محرّراً وسط دمار عام، لكنه حين عرف أن القضاء فعّال وأن الجامعات كانت تشتغل بطاقة وحيوية حتى في الملاجئ قال: إذاً فرنسا ستنهض.

الروتين .. ذلك القاتل البائس

معتصم الصالح
كوالالمبور

كثير منا يذهب لعمله كل يوم ..يقابل نفس الوجوه، يعيد نفس الكلمات، نفس النمط ، نفس الاحاديث وخصوصا تلك المجترة من نفايات الاعلام والتواصل الاجتماعي التي تلقى علينا كل ساعة ..

اليوم لو عدنا لمراجعة بعض ما تتداولها الناس لنستشف المزاج العام منها ماذا نلاحظ..؟؟

نجد نسبة عاليه من الملل والبؤس والضجر يضاف لها الحزن وكأن الجميع يدور في حلقة مفرغة او ضمن سجن كبير ..تتعزز هذه الحالة مع ذوبان شخصية الفرد وقلة اطلاعه ،ليصبح نسخة مكررة من الاخرين يقلد كالببغاء مايقولون من تفاهات وان حاول الافلات قمعوه فكريا وقهريا كي يبقى ضمن فلكهم ومضمارهم ..

لاحظ عبارات السياسيين نفسها يتداولها الناس.. والفنانين مثل (الكنفوشوسية و اصتغفر الله جنان ومليان مليان) او تبادل النكات التعليقات الاباحية بصورة سريه خلف اسوار هذا السجن الوهمية ..

هذا الاحساس هو احد ابتكاراتنا للهرب من انفسنا واشغال وقتنا كله دون راحة للبال والذهن والنفس ، او ان نزحم رؤؤسنا بمختلف مشاكل الحياة كالتيار الكهربائي والفساد الاداري والظواهر الاجتماعية ، كذلك تناقضات بعض رجال الدولة ورجال الدين والمقارنة بين حياة الاخرين وحياتنا ..

من خلال هذا السلوك اليومي الروتيني سوف يتسلل اليأس والقنوط الى نفوسنا ..وتترسب النفايات السامة في نهايات خلايانا العصبية .. وكذلك تزادد نسبة السموم ومخلفات الايض في الكليتين وشبكة العنكبوتية .. وتتغير معادلة $O2/CO2$ بصورة غير طبيعية بين كل شهيق وزفير..

بالنهاية تراجع في الاداء العام، خمول ثم المشيب المبكر والاكتئاب والمرض...

سيصعب علينا بعد هذه كله ان نجد لحظة واحدة يمكن ان نخلد فيها الى التامل والتفكير في نفوسنا ، ومحاولة التعرف على هذا العالم الغريب الواقع في اعماقنا ،

قد تجيء هذه اللحظة التي نطلق عليها meditation من وقت او لاخر او في مرحلة من مراحل عمرنا لكننا نحاول ان نهرب منها لاننا لا نريد ان نعرف حقيقة انفسنا نهرب دائما من المواجهة مع هذا الغول القابع داخلنا كما يتصوره البعض او لذكريات وصور سوف تظهر حبذا لو نسيناها ..

هذا يعني ان الانسان يعيش مرة واحدة على الارض ثم يموت دون ان تتاح له فرصة ان يتخلص من هذا القاتل الخامل الذي يقبع في مخيلته وهو الروتين او السأم ..يعيش ويموت الانسان دون ان يعرف نفسه بنفسه ..

الروتين القاتل المظلوم !!

او الجاني وهو المجني عليه حقا؟

نعود لاصل السؤال كيف السبيل لقتل عدو الانسان اللدود وهو الروتين او الملل ؟

الجواب بالبحث عن النفس ومعرفتها ومعرفتها حاجاتها وامكانياتها واين تحد فرصتها ومكانها في هذا الكون ..

كيف يمكن للمرء ان يجدد نفسه وهو حبيس هذا السجن اللعين الروتين الممل الذي ان تمكن منك سوف لن تجد فرصة لتجديد النفس وتغييرها؟

الواقع ان الروتين يقتل النفس ويخنق القدرة على الابتكار والابداع والتجديد ! لكننا لا نستطيع ان نلوم الروتين وحده في هذا الدمار الذي يصنعه بنا ..لسبب واحد هو ان هذا النمط من الحياة نحن اخترناه لذلك نحن وحدنا الذين نملك القول الاول والاخير في تقبل الحياة في ظل تلك العادات او رفضها بالتالي بذل كل محاولة ممكنه للتخلص من الروتين وتغيير اسلوب حياتنا كلما حانت الفرصة لهذا التغيير ..

ان الطاقات والقدرات التي يتمتع بها الفرد يا كان ليست دائما معدة للانطلاق لتصنع به او يصنع بها مايشاء ومايريد لنفسه هذا القدرات لو قدر لنا استكشافها لتمكنا من نحيا حياة نحقق بها ذاتنا و نصقل بها مواهبنا ..

علماء الباراسايكولوجيا اثبتوا مرارا وتكرارا اي قوة جبارة كامنة في النفس البشرية ان احسن استغلالها وتطويعها وترويضها ..

وعلم السايكولوجيا اثبت قوة العقل الباطن وامكانيته وهو مايقصد به النفس او الداخل..يضاف لهم علماء الفسيولوجيا في التناغم بين الادرنالين والنورادرنالين والابنفرين والنور ابينفرين والسيطرة الهرمونية على السيطرة العصبية وباقي الوظائف .. وكيف للنفس التحكم في زيادة افراز اي منها لمضاعفة التحصيل والناتج بمجهود اقل ولياقة ذهنية اعلى ..

تلك التي يطلق عليها النفس الامارة بالسوء لاحظ كيف تاخذك الى اين ان سيطرت هي عليك..واين يمكن ان تصنع بها ان سيطرت انت عليها وقمت باعادة تجديدها واكتشافها ..

لذلك قدراتنا تبقى مكبوته داخل انفسنا خامدة ساكنة بسبب ظروف عملنا وحياتنا، لم يتطلب خروجها من مكامنها ..

فلابد ان نتعلم كيف نزرع الازهار بدل شم العطور جاهزة

وكيف تبنى الافكار قبل ان نقرا عصارة الفكر من الاخرين ؟

وان نبحث في كل فرصة عن شيء جديد داخلنا ..

الكتاب نختاره نحن لا يختاروه لنا..نمط الحياة ان وافق (الحق والخير والجمال) فلا سبيل لا ي ارادة ان تقمعك داخل بوتقتها وضمن روتينها القاتل ..

كان توماس اديسن تلميذا خائبا في طفولته ! وهذا مايؤكده لنا معلموه ولم يتخرج من الجامعة لكنه في لحظة تامل وخلوة مع الذات وجد نفسه مولعا بكتب الهندسة والعلوم ومحبا للاستكشاف ..

واخيرا اكتشف الطاقة الهائلة في نفسه واستطاع ان يقدم للبشرية المخترعات العظيمة التي خلدت اسمه ... ومنها اديسن الذي اضاء العالم..

لماذا تخشى الدول الكبرى ومصارفها المركزية العملات الإفتراضية ؟

عبد العزيز شويش عبد الحميد
بغداد

لم تعد هناك قيود ولا حدود على العقل البشري أو آفاق تقدم البشرية، أصبح العالم قرية صغيرة، سوقاً واحدة. الإنترنت ليس محكوماً من أحد إلا بحدود ضيقة وكذا الإعلام، الأسواق المالية الإلكترونية توحدت ويمكن لأي فرد أن يبيع ويشتري ما يشاء من موجودات مالية وسلعاً مادية وقتما يشاء ومن حيث شاء، شركات التسويق عبر الإنترنت تجاوزت مبيعات بعضها 20 مليار دولار في اليوم. ووسائل التواصل والاتصال لم تبقِ معنى ولا وجود للمسافات والحدود والزمن. والكواكب أصبحت في متناول البشر، تتهاوى العوائق التي تقيد البشر، وهو يسير سريعاً باتجاه مثاليته، فهل يبقى هذا العالم أسير عملات ورقية مطبوعة دون غطاء، يتحكم في إصدارها وفي كمياتها وفي أسعار صرفها بضعة محافظين للبنوك المركزية الكبرى التي تخدم مصالح دول محددة أو مجموعة دول بعينها أو نظاماً اقتصادياً مريضاً موبوءً بالأزمات؟ وتحكمه علاقات اقتصادية غير محايدة ولا عادلة؟ هل يظل أولئك ممسكين بسلاح العملات الصعبة ليستعبدوا العالم بها؟ وليتحكموا في تفاصيل حياة البشر وليشتروا أي شيء يشتهون بعملات لا تساوي قيمة الورق الذي طبعت عليه؟

لابد من وسيلة دفع تناسب مرحلة التطور التي أصبح عليها العالم وتواكب حالة التقدم التي أدركتها وأصبحت عليها البشرية.

وهكذا كان.... فقد ظهرت العملات الافتراضية الإلكترونية، عملات الأنترنت، البيتكوين وأخواتها اللايت كوين والدوج كوين والنوفاكوين والنيموكوين وغيرها كثير. هذه العملات التي ليس لها وجود مادي والتي تُنشأ إلكترونيا ولا تتحكم بها أية حكومة ولا أي بنك مركزي، لا من حيث إصدارها ولا من حيث التحكم بأسعار صرفها أو كمياتها. واليوم أصبح لها دور واضح في الأسواق المالية وفي التجارة الإلكترونية فارتفعت أسعارها إلى مستويات قياسية. فبعد أن كان سعر وجبة سريعة يساوي 10000وحدة من البيتكوين صار سعر وحدة البيتكوين الواحدة أكثر من 27000 دولار في منتصف الصيف الماضي (انخفض الآن عن هذا المستوى). إن هذه القفزات الهائلة في أسعار هذه العملات قد أوجد تهديداً جدياً لمصير العملات (الحكومية) التقليدية وأصبحت هناك علامات استفهام حقيقية أمام مستقبلها. كما أصبحت سلطة البنوك المركزية والحكومات التي تقف وراءها مهددة بالصميم. لا سيما وإنه لا توجد جهة معروفة مسؤولة عن عملية الإصدار وإن عملية تسعير هذه العملات ليست واضحة ولم تشخص تماماً آليات تسعيرها. وهكذا فمع انتشار العملات الافتراضية فإننا لن نحتاج تلك الإمبراطوريات المالية المتجبرة وسينتهي عصر القراصنة والأباطرة والسلاطين وأمراء الحروب الذين يتحكمون بالعام بأموالهم الطائلة. سيكون النجاح والسيادة للأكفأ وسيدير العالم نفسه بنفسه سيديره الناجحون وليس تجار الحروب والطغاة واللصوص. إن هذا أستدعى اهتماماً كبيراً من لدن حكومات الدول الكبرى وبنوكها المركزية التي حاولت أولاً منع انتشارها أو التداول بها أو على الأقل تحجيم ذلك، فقامت بعض الدول بمنع التداول بها وأخرى سنت قوانين لتنظيم عملية التداول بها وهناك دول لازالت تدرس هذه لظاهرة للتعرف على أبعادها واستيعاب آثارها أو للتنبؤ بنتائجها.

إن أسباب ذلك الاهتمام والتوجس أو بعضها هي:

- 1إنها ستحد من نفوذ الدول الكبرى التي تستخدم عملاتها المهيمنة على النظام النقدي الدولي كأهم وسيلة من وسائل التحكم بالعالم اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً.

- 2ستحد من سيطرة البنوك المركزية الكبرى على الاقتصاد العالمي والتحكم باتجاهاته والتحكم بأسعار الصرف.

– 3إعادة صياغة النظام النقدي الدولي على اسس جديدة ومختلفة تماماً عن النظام النقدي الدولي الراهن الذي يقوم على ساق واحدة هي الدولار.

– 4تنشيط التجارة الدولية ونقلها إلى آفاق جديدة من خلال تسهيل عمليات الدفع بين المنتجين والمستهلكين وإنهاء دور الوسطاء مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار وتقليل حالات الاستغلال والاحتكار والمضاربة وتطوير طرق الإنتاج والتسويق والتوزيع.

-5رغم إيجابيات العملات الافتراضية فإن فيها جوانب سلبية منها إنها قد تستخدم كوسيلة لتهريب الأموال من بلد إلى بلد وتسهيل عمليات غسيل الأموال وتمويل الأنشطة غير القانونية والتهرب الضريبي، وفضلاً عن التذبذبات الكبيرة في أسعارها، فإن عدم وجود جهة مسؤولة عنها يجعل التداول بها غير مضمون مما قد يؤدي إلى خسائر غير محسوبة للمتعاملين بها.

ومع كل ذلك فإن العملات الافتراضية ظاهرة مالية جديرة بالاهتمام والبحث وعلى المختصين الماليين والمصرفيين أن يتعاملوا معها بجدية لأنها تهمهم أولاً وأخيراً.